
المعاهدة الانكليزية المصرية

المعاهدة الانكليزية المصرية

وآراء سمو الخديو

عباس حلمي الثاني

ثمن النسخة ١٠ مليمات

المعاهدة الانكليزية المصرية

وآراء سمو الخديو

عباس حلمي الثاني

المعاهدة المصرية
الانكليزية
وسمو الخديو عباس حلمي الثاني

نشر « الكشكول » الفصول الخاصة بالمعاهدة المصرية الانكليزية من كتاب لحضرة صاحب السمو الخديو عباس حلمي الثاني نشره سموه بالانكليزية سنة ١٩٢٩ بمناسبة المفاوضات التي جرت وقتها بين دولة محمد باشا محمود — هندرسون ثم دولة النحاس باشا — هندرسون .

وانما نشر « الكشكول » هذه الفصول بمناسبة المفاوضات التي يعتزم ان يجريها في هذه الايام الوفد الرسمي المصري مع الوفد الرسمي الانكليزي في قصر الزعفران بالقاهرة ، وليطلع المصريون أثناء مايدور بين المفاوضين من بحوث على آراء امير مصري كبير ، عرك الحوادث وعركته اكثر من ربع قرن ، أدار فيها دفة البلاد باحتكاك مستمر مع الاحتلال الانكليزي ، فيما يقصد به الآن من تحديد العلاقات بين مصر وانكلترا تحديدا يضمن

المصالح الانكليزية بما لا يتنافي مع استقلال مصر وسيادتها .

ولقد طلب الينا كثيرون ممن يحرصون علي قيام علاقات ودية بين مصر وبريطانيا ان نطبع هذه الفصول فى كراسة مستقلة ليسهل الاطلاع عليها ومراجعتها وخاصة في هذه الايام ، فاجبناهم الي طلبهم خدمة للقضية المصرية وللرأى العام

اول مارس سنة ١٩٣٦



صورة حضرة صاحب السمو الخديو عباس حلمي الثاني

(كما جاءت في كتاب سمود)


جامعة عين شمس
المكتبة

السودان

لقد أهلك الحرب والمرض السودان وهي البلاد العظيمة الغنية الهامة التي نرتبط بها والتي فتحت في عهد محمد علي.

ومنذ ثلاثين سنة فقط بدأت أن تدخل في دور النقاهة التي تسبق الصحة .

وبرغم ان كثيرين من المغتربين وجهوا سهام نقدهم الى اتفاقية سنة ١٨٩٩ التي عقدها المرحوم بطرس باشا غالي وجاد أخيراً بدمه في سبيلها إلا أن الذين يتجردون عن العاطفة يرون انه لم يحصل التوفيق إلي أحسن من هذه الوثيقة للآن .

لقد جاهدت مصر ضد الاستعمار وطلبت استقلالها وعندنا الجواب على تلك التهمة التي توجه إلي مصر بأنها تخفي أغراضاً استعمارية ضد السودان فنحن معشر المصريين نرى ان السودانيين من جنسنا ومن ديننا فلذلك نطلب له ما نطلب لنفسنا .

واجبنا في هذه القضية ان نقنع البريطانيين ليشاركونا في تمدين وتقدم السودانيين حتى يتبوأوا بالتهذيب المكان اللائق بهم بين أسرات الامم المتمدينة ونأمل أن ينبثق فجر ذلك اليوم الذي يتمتع فيه السودان بالهيئات النيابية وباتفاقه مع مصر الشقيقة ويمكن له إذا شاء

أن يكون مجموعة مع ولايات النيل المتحدة وهذا المطمح السامي ملك المستقبل أما الذى علينا أن نعالجه فانما هو ما يمكن عمله اليوم وتحتمه الضرورة .

ان على المصريين ان يذكروا كيف كان يمكن أن تكون اعادة فتح السودان صعبة إذا لم تكن قد انضمت جيوش الانجليز المنظمة معهم وعلى الانجليز من الناحية الاخرى أن لاينسوا الارواح التي ذهبت والأموال المصرية التي أنفقت في حفر الترع وانشاء السكك الحديدية التى استلزمتها ضرورة ترقية الأرض المفتوحة .

كثيرون في مصر يطلبون عودة الجيش المصري إلي السودان ووجود الجيش وحده لايمكن اعتباره ظاهرة من مظاهر السيادة القومية علي السودان .

اننا لانميل إلي أن يشترك أبناؤنا في قمع فتن السودانيين والقبائل العربية فى السودان فنرسل هؤلاء الابناء الي الموت، والقوة السودانية الحاضرة بمقتضي اتفاقية سنة ١٨٩٩ تمثل السلطتين الانجليزية والمصرية وتعتبر كافية ، ولاضرورة مطلقا في ايجاد قوة انجليزية مصرية ، ومع ذلك بما ان للانجليز قوة هناك فان من المرغوب فيه ان يكون لمصر قوة عددية مماثلة لها ويجب أن لاتشتغل الا بما تشتغل به القوة الانجليزية ، وما يقال عن الجنود فى السودان يقال عن الموظفين فيه أيضا ، فيجب أن يكون لمصر موظفون بعدد الموظفين الانجليز ولايغيب عن الذهن ان هذه المسائل ولو أنها هامة سياسية فى طبيعتها إلا انها ليست النقط الاساسية لمصر .

فمصر يهمها ثلاث مسائل يجب أن يعيها المصريون في ذاكرتهم .

الاولي نقطة الري فمصر هى النيل والنيل هو مصر ، وقضية الري انتهي الامر فيها بالاتفاقية التى تمت ،والمستقبل وحده كفيل بان يظهر ان كانت الاتفاقية المذكورة فى تنفيذها وافيـة بالغرض ام لا . وعلى المصريين أن يعملوا علي الاستفادة من هذه الاتفاقية بحيث تفي بحاجات مصر المائية وذلك ماحدا بي الى ان الفت نظر المغفور له سعد زغلول باشا وهو يتفاوض الى أن يطلب ان تشكل لجنة دائمة فى القاهرة تدعي لجنة النيل تتألف من رجال فنيين خبراء وتبقي مهمتها الي ان يحقق لمصر مطلبها من الماء

الثانية نقطة الزراعة وعلى مصر والسودان ان يتفقا علي نسبة انتاجية ، ومثل هذا التعاقد أصبح مألوفا في الممالك الاوروبية ، ان هناك حاجة قصوى الى سياسة زراعية متنورة لتبادل النفـع بين البلدين اذ الطبيعة أوجدت التعاون المتبادل بينهما وكل سياسة تتجاهل هذه الحقيقة مقضى عليها لا محالة بالفشل

الثالثة نقطة الهجرة اذ ان سكان مصر يتزايدون وسكان السودان قليلون وعلى مصر أن تجـد منفذا في المستقبل القريب لابنائها المتزايدين . ولذلك تحتاج مصر لسياسة تعترف بهـذه الحقيقة وتعطي المصريين الافضلية فى السودان فيرحب بالمصريين قبل ان يفتح ذراعه للترحيب بابناء الامم الاخرى

ان هذه المسألة سيكون لها الاهمية القصوي بالنسبة لمصر فى المستقبل القريب وعلي الساسة المصريين أن يفقهوا ذلك . وتبق

بعد ذلك مسألة رؤوس الاموال المصرية فى السودان وعندي ان المصريين الحق في الاشتراك فى نهضة السودان وترقيته وان هذا الحق يجب، أن يعطى لهم مؤكدا وبذلك يري المصريون انهم يأخذون نصيبهم الحق فى التقدم الزراعي في مملكة يرتبطون بها بتلك الروابط الوثيقة ، ومساعدة الحكومة الانجليزية ضرورية ومرغوب فيها حتي يمكن للسودان الذي اصيب بما اصيب به من رزايا فادحة قاضية ان يقاد فى طريق التقدم العمرانى والاقتصادى بكل السبل التى تستطيعها اداره حازمة مشبعة بروح الحنان والعطف وبذلك يصل الي المركز الذى يصبو اليه ويستحقه فى العالم

قناة السويس

والمحالفة الانجليزية للمصرية العسكرية

ان فخر هذه القناة الهائلة يستوقف الخيال والنظر ،هذه القناة الجديرة بالارض التى شهدت مشاريع الفراعنة العظيمة فيالعصور السالفة القديمة . علي انه يجب أن لا يغيب عن الاذهان الخسارة التى منيت بها مصر فى شقها فلقد فقدت من الارواح في سبيلها اكثر مما فقدت فى الحرب العالميةالماضيه

حقيقة أنها تعود على الشركة التي تستغلها بربح عظيم لكن مصر لم تخرج منهابأحقر ميزة ،بل على العكس اذ شق هذه القناة سبب رئيسي فى تعاستها

اني اذكر انه في عهد المرحوم السير الدون غورست ذلك

العهد الذى تميز بصفاء العلاقة بينى وبين ممثل بريطانيا العظمي اقترح مد امتياز الشركة . وجاء الاقتراح من ناحية الشركة المستغلة التي تبحث عن فائدتها الشخصية أولا وبطبيعة الحال ، لكنه من دواعى الاسف الشديد أن الجمعية التشريعيــة بدلا من ان تتقدم باقتراحات مضادة تحرص بها على الحصول على قسط وافر من الارباح حالا رفضت ببساطة المقترح المقدم اليهـا ونظرت الى المشروع نظرة قلبته رأسا على عقب، ففرت فرصة ذهبية، وكان عليها ان تسأل ما الذي يخبئه الزمن انا الي نهاية مدة الامتياز ؟ ومن ذا الذى يجيب على هذا السؤال امام الحالة السياسية في العالم اليوم

ان بريطانيا تطالب بحق حماية القناة اليوم وفى المحالفة المنتظرة تريد ان يصرح لها بالاحتفاظ بقوة علي ضفتيها

ان المستر رامزى مكدونالد سافر الى امريكا ليفتتح الكلام في مسألة نزع السلاح العظيمة وربما عالج مسألة الممرات المائية التى هى بمثابة الروابط بين المحيطات الدولية فاذا لم يأت هذا الموضوع لهذه المناسبة فان عصبة الامم مضطرة بسبب عملها للسلام العام ان تشتغل بقضيه" الممرات المائيه" وان تجد حلالها وفي هذه الحالة لا يبقي لبريطانيا مصلحة خاصه" فى ان تأخذ علي عاتقها حماية القناة وتأخذ العصبه" هذا العمل عنها من غير ان تخرج بريطانيا او مصر بأية فائده" خاصه"

ورأيي الاخير إذن هو أن على مصر أن تصل إلي اتفاق مع بريطانيا يتضمن أن تصبح القناة بعد انتهاء مدة الامتياز شركة تستغلها مصر وبريطانيا معاً وبذلك يحال بين وقوعها فى ايدى الشركة الحالية

انني أعارض معارضة قوية فى تجديد امتياز الشركة وانه لمن دواعى الدهشة انه من من يوم انشاء هذه الشركة لم يفكر وزير مصري واحد فى توسيع الدور الذي يجب أن تلعبه بلاده فى الشركة ولم يحدث أن وقع الاختيار على وزير مصرى واحد ليمثل مصر فى مجلس ادارة الشركة الى الآن بل لم يفكر موظف مصري كبير فى العمل على الوصول الي وظيفة رئيسية فيها ولا فكرت الشركة من ناحيتها فى ذلك .

وامر الآن للكلام فى المسائل التى تعرض وتتعلق بوجهة النظر العسكرية .

لقد قامت عدة انتقادات من جانب الساسة المصريين ضد اقتراح تحديد الجنود البريطانية فى منطقة القناة ، وتقديم مثل هذه الاعتراضات يخيل لى انها برهان على أن كثيرين من المصريين الذين يجب أن يكونوا اكثر معرفة لشؤون بلادهم لا يعرفون كثيراً مما يجرى فيها ، فاحتلال الجنود البريطانية لضفتى القناة ليس شيئاً جديداً واني لأذكر ان الحكومة البريطانية اشترت فى بورسعيد في بدايه انشائها فندقا كان اصحابه على شفا الافلاس وقلبته الي ثكنة وأوجدت فيه مستوصفا ومخازن وما الى ذلك من المنشآت العسكرية الضرورية ولم يجر هذا فى الخفاء ولم يكن سراً لان الراية البريطانية تخفق علي ساريته ويرى كل ذى عين رجال النوبة الانجليز علي بابه .

فالجنود البريطانية عسكرت فى منطقة القناة برغم حيدتها ان الحرب الماضيه علمتنا دروسا لم نكن ننتظرها فيماله علاقه

بتطور وسائل الحروب كاستعمال السيارات المصفحة والطيارات. ومن دواعي الاسف انه لايزال يوجد كثيرون لا يبصرون هذه الاشياء الجديده ولا يفكرون في دروسها ويضيعون وقتهم بالاصرار على الاهتمام بالسؤال عما اذا كانت القناه تحتل في الضفه الشرقيه او الغربيه .

ان مثل هذا التفكير اصبح الآن موضع السخريه والفكاهه

ان استقلال مصر الذى هو غاية المنى يجب أن لايحملنا مصاريف الاحتفاظ بجيش كبير أو انشاء بحرية وخير مايعمل لمصر أن تبقى لمصر الجنود البريطانية في منطقة القناة وان ينص على ذلك في المعاهدة وان تكون عصبة الامم حكما وفي هذه الحالة يبقى وجود الجيوش الانجليزية علامة علي قيام التحالف بين مصر وبريطانيا. فهمت أن القوة المذكورة قدرت ب ٤٥٠٠ رجلا ومثل هذه القوة لاتكفى لحماية القناة لكن يمكن اعتبارها علامة ايضا علي ان حماية القناة عهدت الى بريطانيا والمأمول ان المصريين يجدون الواسطة التي يقنعون بها بريطانيا ويدفعونها لحماية الشواطيء المصرية بوسائطها البحرية فيأخذ الاسطول البريطاني هذه المهمة على عاتقه وبهذا تكون بريطانيا دفعت عن الامتيازات التى نزلت عنها مصر لها

ومن واجب مصر أن تقدم كل التسهيلات التي تجعل هذا الحلف حقيقيا وعلى الجنود المصرية ان تتمرن تمرينات مماثلة لما يجريه الجيش البريطانى ، واقترح لهذه المناسبة ان تشكل كذلك لجنة تسمى لجنة الاتصال تنظم العلاقات بين اركان حرب الجيشين من غير تدخل ولو متبادل فى شؤون الجيش المصرى الداخلية مع

تمهيد الوسائل بالسماح للطلبة المصريين بالالتحاق بكليات انجلترا العسكرية ، وللضباط من اركان الحرب بالتمرين تحت اشراف هيئه اركان الحرب البريطانيه فاذا نفذت هذه المقترحات يصبح لمصر جيش صالح للدفاع عنها يكون أقرب الشبه بجيش سويسرا الذى هو الجيش الوحيد الذي يعرف الجندى فيه ان واجبه الوحيد هو الدفاع عن وطنه وان ليس من مهمته ان يعتدى علي شبر واحد من ارض أجنبيه

وللوصول الي جيش يماثل الجيش السويسري يجب رفع مستوى التعليم فى مصر بل يجب أن تختفي الامية ! !

مركز مصر فى الشرق

في اوروبا ممالك كثيرة تبحث عن تعاقد بمعاهدة مع بريطانيا العظمي ولكن طبيعة مركز بريطانيا فى مصر وهو مركز لم يحدد مضافا الى الموقع الجغرافى والمصالح الكثيرة المشتبكة يجعلها هي التى تطلب المعاهدة فليست مصر هي التي تبحث عن تحالف بل بريطانيا هى التى تطلب هذا التحالف

وهذه فرصة ليست فى متناول يد أية مملكة أخرى فاذا أمكن أن تعقد محالفة متينة مع بريطانيا فان مصر لا ننسى أن مدينتها وتهذيبها وثقافتها ارقى مستوى من كل الممالك الشرقية ستدعى لتلعب دورا عظيما فى عالم الشرق الحديث .

يجب أن نذكر ان كل الممالك العربية كانت قبل الحرب فى مركز ولايات « أيالات » تركية وهى اليوم تحررت من هذا النير ،

لكن ماهو مركز مصر ؟ ان مصر مازالت بعد عشرة أعوام من نهاية الحرب العالمية في نفس المركز الذي لم يحدد مع ان العراق الواقعة تحت الانتداب يقال أنها بمساعدة بريطانيا ستحرز عضوية فى مجلس عصبة الامم (هذا الفصل من الكتاب كتب قبل انضمام العراق للعصبة)

فهذا الحادث يمكن أن يعد ضربة لمصر التى تفوق العراق تقدما . واعتقادي أن الخوف من هذه الناحيه لايتحقق

وعلاوة على ذلك فان بريطانيا على استعداد لان تعرض كل الخلافات التى تقوم بينها وبين مصر لتحكيم مجلس العصبة وفي هذا التحفظ تقدم بريطانيا مثلا على اخلاصها بل واعترافا كاملا باستقلال مصر ويجب ان لا نتخيل مخاوف لا حقيقة لها ، والمستقبل كفيل بسد النقص الحاصل فى المعاهدة المقترحة فسيكون لعصبة الامم ان تحل الصعوبات .

وأؤكد أن هذا التحفظ هو أهم مواد هذه المعاهدة ، بل وفيه برهان على أن بريطانيا العظمي لاتخفى غرضامستترا يحملها من عهد وقعت عليه بتوقيعها .

اذا قبلت مصر المعاهدة فان مركزها يشتهر وتتمكن من أن تقوم بمهمة عظمي مهمة الوسيط فى تصفية كل المتاعب القائمة فى البلاد العربية ، وهذا ميدان تستطيع مصر فيه بسبب مركزها الجغرافي أن تقدم خدمات جليلة للمدنية والحضارة .

انى لاذكر اجتماعا حضرته في جلسة من جلسات عصبة الامم فى جنيف حينما سمحوا لعضو الحبشة ان يتبوأ مقعداً هناك فسألته

وأين يجلس ممثلو الممالك الشرقية الاخرى فكان الجواب ان مكانا محفوظا للحجاز لكن هذا المكان لم يكن مشغولا بأحد

ما أعظم اليوم الذى نري فيه لممثل مصر مقعدا ، ياله من يوم سار ذلك اليوم الذي يسمح فيه لمصر بالانضمام لحظيرة الامم في ذلك اليوم تسلم سيادتنا وتطمئن ، ثم تحل العصبة مشكلة مصر الدولية نهائيا

ربما تطلع بعض الدول الى احراز بعض المزايا الاقتصادية من مصر بعد انتهاء تدخل بريطانيا فى شؤونها . وأنا اميل الاعتقاد بان لايتحقق امل هذه الدول وأؤكد بانه بعد ان تتم المصادقة على هذه المعاهدة ستصبح بريطانيا محبوبة جدا فى مصر وسيميل المصريون الي ان يكونوا اكثر ثقة بها من الدول الاخري التي تتوهم خطأ بأن المركز الجديد يهيء لها فرص استفادة اقتصادية

الاقليات

لم يكن هذا الموضوع المعقد الشائك معروفا للمتشرعين في مصر ولقد عاشت كل الاقليات الوطنية المختلفة قبل الاحتلال البريطاني مع المصريين في منتهي الصفاء والمودة والتسامح . وتصريح فبراير سنة ١٩٢٢ كان أول ما لفت النظر لهذه الطوائف التى تختلف اختلافا دينيا وطائفيا عن بعضها البعض .

والاقباط أهم هذه الاقليات فى مصر ولا زلت اذكر علاقاتي الفائقة مع عظمائهم وبذلت جهدى فى معاملتهم على قدم المساواة مع الاغلبية وكان على أن أكون فى مقدمة من يعترفون بخدمات

وامانة المرحوم بطرس غالي باشا وأؤكد انه كان فى أثناء حكمي أحسن رئيس نظار وفقت اليه ولقد قام القبط بنصيبهم فى الحركة الوطنية من مبدئها بعد الحرب فادوا واجبهم بحماس وحراره وضحى الكثيرون منهم بارواحهم في سبيل القضية العامة وهنـاك قوائم عديدة بمن قتل او جرح أو اعتقل منهم

والمعاهده المقترحة اليوم تعترف بحق مصر الذي لاينازع فى حماية المصريين جميعـا من غير تمييز بين جنس أو طائفة ونؤمل ان يسلك القبط السلوك الذى تميزوا به فى سنة ١٩١٩ ويؤدوا واجبهم فى المحافظة على سياده بلادهم الوطنية

والان نتكلم عن السوريين فهذه الطائفة كانت تحتل وظائف حكومية كثيره في بدء الاحتلال وهم يميلون للانجليز وطالمـا قدموا خدما ومعاونة للسياسة البريطانية لـكن هذا لم يمنع الجالية السورية من أن تظهر عاطفتها نحو الامانى المصرية والآن كما فى الماضى نري كثيرين من الاسر السورية العريقة تعمـل على أن تحصل علي الرعوية المصرية

ويجيء بعد ذلك دور الارمن وأريد هنا قبل ان اعالج موضوعهم أن اشيد بذكري طغران باشا أوبرو الذى كان ناظر خارجية مصر وقت ارتقـائى عرشها فى سنة ١٨١٩ والذى كان مستشارى المخلص الامين ويجب على أن أقر بأن سلوكه الى يوم وفاته كان اخلاصا متناهيا لشخصي ولبلادى

ومنذ قامت المذبحة الارمنية فى تركيا اثناء حكم عبد الحميد هاجر كثيرون من الارمن الى مصر ، ومن ذلك الوقت الى الان

استطاع كثيرون منهم أن يثروا ثراء عظيما ولقد شهدوا وهم يعترفون أيضا بأن الامة المصرية اكرمتهم ، ولكن مما يؤسف له أنهم لم يظهروا أقل اهتمام بالقضية المصرية ولم تبد منهم اقل رغبة في الاندماج في الاسرة المصرية برغم انهم كانوا في موقف يضطرهم الي ان يتجنسوا بالجنسية المصرية فيؤدوا الواجب للبلاد التى آوتهم

وللاسرائيليين في مصر حكاية ، فهؤلاء هيأت الامتيازات الاجنبية لهم الفرصة للاستفادة فوضعوا انفسهم تحت حماية دول كثيره واصبح معداؤهم رعايا دول اجنبيه وليس فيهم واحد اشترك أو تعاون مع السياسة الوطنية المصرية ولكن من المنتظر ان يغير كل هؤلاء بمجرد الغاء الامتيازات اتجاههم ويبذلوا نشاطهم لصالح هذه البلاد ، وانا لنا ان نأمل في تحقيق ذلك ولو أن مصر دون بلاد الله جميعا هى المملكة الوحيدة التى لا يأبه اليهود فيها لسياسة او امانى البلاد التي يعيشون فيها

على ان لهذه المسألة شذوذا فى مسلك سياده الحاخام نحوم افندى الذى كان يشغل هذه الوظيفة قبل ذلك في تركيا وانتقل الى مصر ، فقد اظهر هذا الرجل الشهير رغبة فى الحصول على الرعوية المصرية وكان يريد بذلك ان يكون مثلا لابناء دينه الذين نؤمل به ان يقتفوا اثره !

الامتيازات

ان نظام الامتيازات في مصر . نظام قديم العهد جدا . بيد

انه ليس فى الاستطاعة تبرير دوامه حتى الآن . باى سبب مرض يسوغ بقاؤه . اذ ان التشريع المصري هو فى الحقيقة متطابق من الناحية العملية مع تشريع الامم المتحضرة

ولقد كان انشاء المحاكم المختلطة ـ وهي مظهر هذه الامتيازات ـ فى عهد حكومة جدى (اسماعيل باشا) ولهذا ليس فى استطاعتى افاضة القول عنها وعن شئونها ولكن الذى استطيع تأكيده عن ثقة انني فى وقت ارتقائى عرش مصر سنة ١٨٩٢ رأيت قضاة مصريين، هم بقية عصر انقضي منذ باكورة ايام الاصلاح القضائى، والقليلون جدا من هؤلاء القضاة كانوا حائزين للدبلومات القانونية بل لقد كان من بينهم رجال عسكريون . وآخرون غيرهم أطباء ومهندسون اذ كانت المؤهلات الوحيدة والمشترط توفرها وقتذاك فيمن يتولون مناصب القضاء فى المحاكم المختلطة . هى الالمام باللغة الفرنسية وحسب . ولذلك حدث ان كل موظف مصرى ملكى يتوفر فيه هذا الشرط . ويستطيع ان يرتدي زيه علي الطراز الاوروبي ويتكلم الفرنسية بين القضاة الاجانب . كان يختار لمنصب القضاء في تلك المحاكم

وكثيرا ماوقع هذا المنظر ، منظر مصرى يحاكم امام اولئك القضاة الاجانب . وهو لايفهم سوى اللغة العربية . ولايجد محاميا يستطيع ان يفهم لغته هذه حتى يتولى الدفاع عنه امام المحكمة المختلطة . اذ لم يكن بين المحامين المشهورين فى تلك المحاكم من يعرف لغة البلاد ولو معرفة مناسبة متوسطة

ولحسن الحظ ان كل هذه الحالات قد تلاشت فى طيات التاريخ

واختفت بجميع مظاهرها ، واصبحت الاغلبية من المحامين وطلاب القانون اليوم من مواليد مصر بل ويقفون على قدم المساواة مع زملائهم واقرانهم فى الممالك الاخري الحديثة المتمدينة وأصبح من المتعذر على أى محام قادم من الخارج ان يزاول مهنته — مهما كانت اهمية فروعها — فى مصر

وبينما يستغرق المتأمل الدقيق الانتباه في مثل هذه الذكريات من صور الماضى تواجهه الحقيقة الواقعة . وهى عدم بذل اية محاولة لامتداد اجل القضاء المختلط وسيطرته ، حتى تصبح محاكمه متساوية مع المحاكم المصرية من ناحيتى إتساع نطاقها وسلطان نفوذها

ولقد اعترفت حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا — فى المعاهدة التى يدور البحث فيها الآن (معاهدة سنة ١٩٢٩) ان نظام الامتيازات التى لاتزال نافذة ببقاء المحاكم المختلطة فى مصر . لم يعد يتطابق فى شيء مامع روح العصر . بل ولايتوافق البتة مع الحالات الحقيقية فى مصر

وازيد من هذا ان الحكومة البريطانية وعدت مصر بان تساعدها على ايجاد مخرج لها — باية حال من الاحوال — من هذا التحكم البغيض . ان لم تعمل على وضع حد له . واقد تمت بالفعل خطوة فى طريق هذه الغاية . وهي نقل سلطة المحاكم القنصلية الى المحاكم المختلطة

ومن الواجب على المصريين ان لايدركهم الكلال من بذل الجهود يوميا لترقية هذا النظام من وجهة العمل على توحيد هاتين

السلطتين القضائيتين توحيدا تاما وانى لجد الثقة والامل فى ان تطبيق المعاهده" الجديده" سيقنع كل انسان ان توحيد هاتين السلطتين أمر ضروري جدا . وبذلك يرتفع مستوي القضاء" والمحامين فيهما الي مكانة أعلا . بينما أن الاجانب والمصريين من هؤلاء سيجدون أمامهم كتلة واحده" من القانون . وعدالة واحده" ينشدونها بحيث يتناسب تطبيقها على الافراد والمجموع

هذه الهيئة الموحده" من القضاء ستصبح ولا ريب وسيلة تستطيع بها الحكومة المصرية ادخال التوزيع الحديث العادل من الضرائب ضمن انظمتها . فلا تزال النسبة الغير العادلة فى هذه الضرائب هى السبب فى فداحة العبء علي كاهل الاهالى في هذه البلاد . ولو استطاعت توزيع اثقاله نسبيا لاخذت مكانتها بين الامم الديمقراطيه" والمتمدينه" .

وبهذا اصبح الواجب المنشود من المستقبل القريب هو ايجاد هيئه" واحدة قضائيه" وطريقه" واحده" عادلة من التوزيع وما يؤدي اليه منطق المعاهده" التى سيعرض نصها علي شعب مصر (يقصد معاهدة سنه" ١٩٢٩ أو ١٩٣٠)

الامبرطورية البريطانية وأمريكا

أما وقد فرغت من الكلام عن الشطر الهام جدا في آرائى عن المعاهدة . فاني أرغب في أن اقول بضع كلمات لمواطني عن موضوع بريطانيا العظمي . وذلك العالم المترامى الاطراف من المستعمرات التى هي واسطة عقدها

أني أريد أن أشرح للمصريين ما أعرف عن الرابطة الداخلية للاتحاد الذي حفظ كيان الامبراطورية البريطانية حتى الان فى الوجود . وكيف أن فكرة الحرية تزيد من قيمة المعاهدة المقترح عقدها مع مصر

ولكن قبل كل شيء ماهى الامبراطورية البريطانية ؟ ؟

من الضروري جدا أن نبدأ الكلام بهذا السؤال . ذلك لان العدد الجم من المصريين لا يعرفون من كلمة « بريطانيا » الا القوة المسيطرة باحتلالها بلادهم فقد أصبح مألوفا لديهم أن يروا الجيش البريطانى والبحرية البريطانية ، والموظفين البريطانيين فى الادارات الحكومية بمصر

ولما لم يرسخ فى اذهان المصريين أن يفكروا فى هذه الدولة كقوة واحدة . فانى أريد أن أشرح لهم عظمتها الحقيقية ومركزها فى العالم

ان الامبراطورية البريطانية ـ أو الشعوب البريطانية المتحدة ـ كما ابتدأت تسميتها الآن ـ تشغل من الكرة الارضية ما مساحته زهاء الـ ٣٤ مليونا من الامتار المربعة . بينما ان مساحة المعمورة لا تزيد عن ١٣٢ مليونا : ولا يدخل فى مساحة هذه الامبراطورية البلاد الواقعه تحت الانتداب

أما السكان الذين تخفق فوق رؤوسهم الراية البريطانية فيبلغ عددهم نيفا و ٤٠٠ مليون نسمة . وبذلك يتألف منهم أكبر اتحاد من الشعوب عرفه التاريخ

أما اهم الاركان فى هذا الاتحاد فهي بريطانيا العظمى ، وكندا

واستراليا ، وزيلاندة الجديدة ، واتحاد افريقيا الجنوبية الذي أعلن عنه رسميا فى المؤتمر الامبراطوري الاخير بأنه أصبح حراً وعلى قدم المساواة مع الحكومات المستقلة بحيث أصبحت رابطة اتصاله بالامبراطورية محصورة فى الولاء للتاج . على ان يكون التعاون متبادلا بينه وبين بريطانيا في طريق الحرية الديموقراطية بدون ما يمس استقلال الشعوب والجالية الخارجة عن نطاق هذه الامبراطورية الشاسعة .

ولا سبيل الي اعتبار هذه الامبراطورية قوة تنزع الي بث روح الحرب فى العالم . ولكنها على النقيض من ذلك . انها قوة سلام ووفاق ، قوة تتجه فى كل مكان شطر المحافظة على توطيد السلم والتوازن بين الامم . ومن الامور الشاقة ان نغفل مقدار الفوائد التي قد تغنمها مصر من ارتباطها وتحالفها مع الامبراطورية البريطانية . بحسب مصر أن تحالفها هذا وسيلة من وسائل الضمان تكفل لها وقايتها من أي اعتداء خارجي فى غضون ذلك الوقت العصيب الذي تحتاج اليه مصر لتنظيم شئونها الداخلية . وترقية مرافقها الحيوية

ان الحرب العالمية قد اجدت على هذه الامبراطورية العظمى نتيجة غير هينة وهي استبقاء مكانتها فى العالم السياسي . وذلك بأن اختطت لنفسها خطة من السياسة عليا . وليست خطة من السياسة الاستعمارية

واقصد بالتمييز بين الخطتين ان الاولى تنطوي على السلم والتعاون حينما ان الثانية ليس معناها الا العدوان على الحقوق واستلامها .

انها قوة ادبية قد تخلد الى زمن اطول كثيرا مما يتوهم الذين يكتبون عن هذه الامبراطورية من كتاب اوروبا — ذلك لأنها قامت على اساس مزدوج من الحرية والعدالة . ومما هو جدير بالذكر في هذا الصدد ان الزعماء العسكريين فى حرب البوير سنتى ١٨٩٩ — ١٩٠٢ والذين بلغوا اخيرا منصب رؤساء الوزارات فى اتحاد افريقيا الجنوبية قد ادوا خدمات جليلة لقوات الامبراطورية البريطانية فى الحرب العظمى ما بين ١٩١٤ — ١٩١٨

ورئيس الوزارة حالا فى تلك البلاد هو الجنرال «هرتزوج» — وهو منحدر من اصل هولاندي — وقد اشترك في المؤتمر الامبراطوري الذى عقد سنة ١٩٣٠ فى لندن

على هذا الاساس من العدالة والحرية — وقد اصبحا على اجلى مظاهرها في بريطانيا — قام النظام الديمقراطي الواسع النواحي والذي لم يشهد العالم مثله حين تسيطر عليه الآلام والمتاعب بالمعني المفهوم من هاتين الكلمتين لدى الشعوب اللاتينية المنشأ

ان اقصي آمالي التي اتوق اليها هو ان مصر تنشبع من العدالة العمليه . ومن المبدأ الذاتى الذى فطرت عليه الشعوب البريطانيه . اذ ان أى فرد من افراد الامم المصريه لا يتحلى بهذه الصفات تصبح كل أمانيه وآماله فى الديمقراطيه والحرية أشبه باحلام الكسالى

ان بريطانيا العظمى لا تستطيع أن تكلف نفسها امدا طويلا مشقة الاهتمام بمصالح مصر وسعادتها لان قناة السويس وهى ذات أهميه عظمى لبريطانيا تخترق الاراضي المصرية

وفي سنة ١٩٢٧ بلغت حمولة السفن التى اخترقت هذه القناة

٢٨ مليون طن، للامبراطورية البريطانية منها مالا يقل عن ١٦ مليونا

والان قد امتد بنا الحديث الى الكلام عن العظمة المالية لبريطانيا العظمى . وانها لقوة تجلت في اوضح مظاهرها منذ ان وضعت الحرب العالمية اوزارها . فان ذلك الحمل الباهظ الذي جشم الشعوب المتقاتلة من كلا الطرفين نحو ٥٦ الف مليون جنيه تحملت منها بريطانيا وحدها ما نسبته الربع من هذا المبلغ العظيم وهو نحو الـ ١٣ مليارا تقريبا من الجنيهات

ولهذه الحقيقة الواقعية اصبحت بريطانيا ـ من حيث علاقتها بالولايات المتحدة ـ أمة مدينة لها بدلا من ان تكون دائنة . وعلى الرغم من هذا فانها تفخر بمركزها العالمي اليوم . وحسبها أنها الدولة الاوروبية الوحيدة التي خاضت غمار الحرب الكبرى وخرجت منها محتفظة بوحدتها كما كانت اولا . بينما ان بقية تلك الدول المتقاتلة قد تمزقت اربا في هذه العاصفة المالية . ولا بد لها من جهود شاقة لجمع ما تبدد من قواتها في مختلف النواحي

والى جانب هبوط العملة في تلك الدول سواء اكانت الليرة أم المارك ام الفرنك . فقد عانت الاهوال من الاضطرابات الخارجية والداخلية ايضا .

وظل الجنيه الانجليزي وحده هو الثابت في وجه هذه العاصفة . ويرجع الفضل الاكبر في ثباته الى النظام الدقيق والوسيلة المتقنة اللتين تسير عليهما اعمال المصارف في بريطانيا يضاف الى ذلك ان الشطر الاكبر من النفقات قد أمكن تغطيته بالضرائب المباشرة وغيرها .

واذا كان التقليد — كما قيل — هو أقوى الادلة على صدقه التملق . فان اوروبا — قبل الحرب الكبرى — قد أظهرت علائم كثيرة على تملقها للنظام المالى البريطاني .

ولا يعرف بوجه عام هل تظل بريطانيا محتفظة بأولويتها فى انها أكبر دائنة لشعوب العالم وان كانت رؤوس أموالها المتواصلة الاستثمار لاتزال هى السائدة فى القارة الامريكية الجنوبية . وفي ذلك الفرع القوي الآخر من فروع « الانجلو — ساكسون » وهو حكومة الولايات المتحدة .

ان الضحايا التي بذلتها بريطانيا من الارواح والأموال كانت عظيمة جدا . ولكن المبدأ الرئيسى الاول من هذه الحرب قد استطاعت بريطانيا ان تدركه

هذا الغرض هو تدمير الاسطول الالمانى الذى كان تضخمه اثناء العشر السنوات التى سبقت الحرب العالمية خطرا دائما يتهدد خطوط المواصلات التى تربط بريطانيا العظمى بممتلكاتها فيما وراء البحار .





Bibliotheca Alexandrina
04224184